الأمم المتحدة

S/2005/718

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أطلب مساعدتكم في تعميم القرار المرفق بهذه الرسالة، الصادر عن برلمان جورجيا، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والمتعلق بالحالة الراهنة في منطقتي الصراع الواقعتين في إقليم جورجيا والعمليات الجارية لإحلال السلام، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريفاز **أداميا**
السفير والممثل الدائم

161105 161105 05-60443 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة*

قرار برلمان جورجيا

بشأن الحالة الراهنة في منطقتي الصراع الواقعتين في إقليم جورجيا والعمليات الجارية لإحلال السلام

يدين برلمان جورجيا التطورات التي شهدتها مؤخرا منطقتا الصراع الواقعتان في إقليم جورجيا (أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي).

فالجهود التي بذلها حتى الآن الجانب الجورجي، والمجتمع الدولي، لتكثيف عملية تسوية الصراع من خلال القواعد والمبادئ الديمقراطية المعترف بها دوليا، لم يسفر أي منها عن أية نتائج ملموسة. وفضلا عن ذلك، تواصل حكومتا الأمر الواقع في المنطقتين المذكورتين اتباع سياسة تقوم على المواجهة الصريحة، وتضربان بمبادئ القانون الدولي عرض الحائط، وتعمدان إلى إرساء نظم إجرامية، بدلا من السير في طريق التعاون البناء.

فقد أرسيت على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، نظم ديكتاتورية قائمة على النظام العشائري، وتهدف إلى تعزيز السلطة الشخصية للنخبة الحاكمة وجمع الأموال غير المشروعة.

ويمكن في ظل هاتين الحكومتين الإجراميتين القائمتين على النظام العشائري في هاتين المنطقتين أن نشهد اتساع نطاق عمليات اختطاف للمواطنين، بما في ذلك الأطفال، وأعمال القتل وتفاقم نشاط العصابات الإجرامية والغارات وأعمال السطو الموجهة ضد السكان المدنيين، وتشكيل جماعات إرهابية وهدامة ودعمها، بمساعدة دوائر الأمن الخاصة الروسية، وتزييف العملة، ونقل المخدرات، والاتجار بالأسلحة والأشخاص، والتهريب، ومصادرة الأصول المملوكة أصلا للاجئين، وإنكار الحق في تلقي التعليم في المدارس بلغة السكان الأصليين وكذلك حق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم. وليس هذا سوى سجل غير واف لعواقب الأعمال التي يقوم بها هذان النظامان.

وفضلا عن ذلك، يواصل هذان النظامان الانفصاليان محاولاتهما إضفاء الشرعية على نتائج أعمال التطهير العرقي التي أكدت وجودها مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمن

* عُمم أيضا في الوثيقة A/60/552.

والتعاون في أوروبا في بودابست وليشبونه واسطنبول، وكان من آخر الأمثلة على تلك الأعمال عمليات الاستيلاء على منازل السكان الجورجيين المنفيين عنوة.

ومن الواضح أن الأعمال الآنفة الذكر لا علاقة لها بحماية الحقوق العرقية للسكان الذين يعيشون الآن على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي. ويشكل هذان النظامان الديكتاتوريان الإجراميان القائمان حاليا خطرا يهدد الجميع، بمن فيهم الذين يدعيان حمايتهم. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى السياسة القمعية التي تتبعها هاتان الحكومتان الانفصاليتان ضد مواطني أبخازيا وأوسيتيا الذين يحاولون السير قُدما على طريق الدبلوماسية العامة وبناء الثقة. ومن بين الذين يتعرضون للعقاب والاعتقال أطفال قصّر ''ذنبهم'' الوحيد هو مجرد التعرف على أطفال جورجيين.

وبسبب الفراغ الإعلامي القائم والقمع والدعاية المعادية لجورجيا، تنعدم الفرصة أمام السكان المحليين في كلا المنطقتين لتلقي وتقييم المعلومات المتعلقة بمبادرات السلام المقترحة حالية من جانب الحكومة المركزية في جورجيا.

ويجري على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة ليس فقط بالمشردين داخليا وإنما أيضا ببقية السكان. وتحاول الحكومتان الانفصاليتان، باستغلالهما القضايا المتعلقة بالأصول العرقية، احتكار عملية تسوية الصراع، بما يخدم مصالحهما العشائرية ويخل بالمصالح الأساسية للسكان التابعين لهما.

ومن هنا ينشأ التساؤل عن ماهية ومصدر الدعم الذي يمكّن هذين النظامين الانفصاليين من تجاهل موقف المنظمات الدولية الجديرة بالاحترام، وانتهاك قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية.

ومن دواعي الأسف أن الرد على هذا التساؤل يشير دون لبس إلى الدور الذي يؤديه الاتحاد الروسي في إشعال فتيل هذه الصراعات والإبقاء عليها مشتعلة، على الرغم من أن ذلك البلد يتحمل رسميا مسؤولية كبيرة بصفته ميسرا لعملية تسوية الصراع.

فروسيا عضو في فريق أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة الذي يعالج المسائل المتعلقة بأبخازيا، جورجيا، كما أنها جهة منفذة لبعثة السلام في أبخازيا التي ترعاها رابطة الدول المستقلة، وهي رئيسة لجنة الرصد الرباعية لمنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وعضو في بعثة السلام وأحد المشاركين في جميع الاتفاقات المتعلقة بالصراع.

والغرض من هذه المهام هو تكليف الاتحاد الروسي بالتزامات ومسؤوليات محددة في إطار المجتمع الدولي. بيد أن الاتحاد الروسي لا يفعل شيئا لتعزيز عملية تسوية الصراع في إقليم جورجيا، بل يفعل عكس ذلك. فالخطوات التي يتخذها الاتحاد الروسي حاليا تعزز النظامين الانفصاليين المذكورين وعملية الضم الفعلي لجزء من الأراضي الجورجية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- على الرغم من الاحتجاجات العديدة الموجهة من حكومة جورجيا ومن الموقف الرافض الصريح الذي تتخذه المنظمات الدولية، تواصل الحكومة المركزية لروسيا، في انتهاك لجميع القواعد الدولية، منح الجنسية الروسية لأعداد كبيرة من السكان المتبقين في منطقتي الصراع من خلال إجراءات إدارية مبسطة؛

- كما قامت الحكومة المركزية لروسيا، بموجب إجراء اتخذته من جانب واحد، على الرغم من الاحتجاجات العديدة الصادرة عن حكومة جورجيا وعلى الرغم من الموقف الرافض الصريح الذي تتخذه المنظمات الدولية، بوضع نظام لمنح التأشيرات لسكان منطقتي الصراع يختلف عن النظام المتبع إزاء بقية الأراضي الجورجية (وهو نظام يسمح في الواقع بالدخول دون تأشيرة)؛

- يجري، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار رابطة الدول المستقلة والتشريعات الجورجية، تعيين مواطنين من روسيا في مناصب رفيعة المستوى (وهي مناصب رئيس الوزراء ووزيري الدفاع وإنفاذ القانون وقادة الوحدات العسكرية، وما إلى ذلك) في تسخينفالي وسوخومي، ويواصل هؤلاء الأفراد العمل في الوقت نفسه في مجالي إنفاذ القانون وخدمات الأمن الخاصة في الاتحاد الروسي؛

- تقوم وفود مختلفة رفيعة المستوى من الاتحاد الروسي، بما في ذلك وفود اتحادية، بزيارات متكررة لسوخومي وتسخينفالي، كما تقوم بإبرام اتفاقات ومعاهدات، وبدء مشاريع ذات أهمية سياسية بالغة (من قبيل اتفاق سكك حديد موسكو – سوخومي)، وذلك دون استشارة الحكومة الجورجية أو التفاوض معها.

ومن الأمور التي أثارت السخط بصفة خاصة الاستعراض العسكري الذي كُرس للاحتفال بما يسمى ''يوم الاستقلال'' في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في تسخينفالي، والذي تم أثنائه استعراض كميات كبيرة من المعدات العسكرية. فمجرد وجود هذه المعدات يشكل انتهاكا لاتفاق سوتشي المبرم في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وكذلك الوثيقة المتعلقة بالتحريد من السلاح الموقعة في سوتشي في عام ٢٠٠٤، علما بأن روسيا عليها التزام ضمان هذين

الصكين. وينطوي هذا الاستعراض على استخفاف واضح ليس فقط بالحكومة الجورجية، وإنما أيضا بالمنظمات الدولية المشاركة في عمليات تسوية الصراع والتجريد من السلاح في المنطقة.

ويطالب برلمان جورجيا بالحصول على رد على السؤال التالي: من أين وكيف جاءت قطع عديدة من المعدات العسكرية الروسية الثقيلة الجديدة إلى أراضي منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي التي لا تتاخم حدودها الإدارية بأكملها أي منطقة سوى بقية أجزاء جورجيا، والاتحاد الروسي؟ فمن الواضح أنها لم تأت من الجانب الجورجي. فهذه المعدات، فضلا عن المناورات العسكرية المتكررة، إنما هي جزء واضح من سباق التسلح الخفي الذي يقوم به الاتحاد الروسي في مناطق الصراع في جورجيا. وهذه العملية لا تخفى على أحد، بل كثيرا ما تغطيها محطات التلفزيون الروسية. ويقدم الاستعراض الذي جرى في تسخينفالي مرة أخرى الدليل على سبب معارضة الحكومة الروسية لمطالبة الحكومة الجورجية بأن يفرض المجتمع الدولي سيطرته على نفق روكي الذي يربط الاتحاد الروسي بمنطقة تسخينفالي. وتثبت هذه الأحداث مجددا أن قوات حفظ السلام الروسية المنتشرة في المنطقة، سواء من حيث شكلها أو أيديولوجيتها، لا تخدم أغراض حل الصراع أو تجريد المنطقة من السلاح.

ويشجع الدعم السياسي والعسكري الحكومتين الانفصاليتين المذكورتين على تجاهل موقف المجتمع الدولي والتمادي في إعاقة عملية السلام. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي ليست لديه الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز عملية تسوية الصراع الدائر في إقليم جورجيا.

ومن ثم، يعلن برلمان جورجيا ما يلي:

ينبغي وضع نهاية لوجود ''المناطق الخالية'' من الديمقراطية والجيوب الإجرامية والأنظمة الديكتاتورية، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إقليم جورجيا.

ويرى برلمان جورجيا أنه من الضروري إحراز تقدم سريع في عملية التسوية السياسية السلمية للصراعات القائمة في إقليم جورجيا.

ويؤكد برلمان جورجيا مجددا أن الحقوق والحريات ستكفل كاملة في جورجيا الموحدة لكل مواطن من مواطني أبخازيا وأوسيتيا، كما ستوفر جميع الشروط اللازمة لحماية هويتهم وكفالة نماءهم.

ولا يزال الأمل يراود برلمان جورجيا في أن تتمكن حكومة الاتحاد الروسي من التخلص من التراث القائم على القوالب النمطية السياسية الإمبريالية، وأن تؤدي دورا نشطا

في التسوية السلمية للصراعات، حتى يبرهن على أن الاتحاد الروسي يملك الإرادة اللازمة لأن يكون شريكا جديرا في المجتمع الديمقراطي.

وفي ضوء ما تقدم، يقرر برلمان جورجيا ما يلي:

١ - أن يقيم نشاط قوات حفظ السلام الموفدة إلى أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وتنفيذها للولاية الحالية بوصفهما سلبيان للغاية؛

٢ - أن يصدر تعليمات لحكومة جورجيا بأن تكثف المفاوضات مع الاتحاد الروسي والمنظمات الدولية والبلدان المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها قوات حفظ السلام الموجودة في منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وأن تقدم تقريرا إلى البرلمان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن الحالة؛

٣ - أن يصدر تعليمات لحكومة جورجيا بأن تكثف المفاوضات مع الاتحاد الروسي والمنظمات الدولية والبلدان المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها قوات حفظ السلام الموجودة في أراضي أبخازيا، وأن تقدم تقريرا إلى البرلمان في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن الحالة؛

٤ - أن يطالب برلمان جورجيا، إذا كان تقييمه للعمليات المنصوص عليها في الفقرة ٢ سلبيا، وإذا رأى أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الصدد، بوقف عملية حفظ السلام على أراضي منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، والانسحاب من الاتفاقات الدولية المتصلة بذلك، وإلغاء الهياكل القائمة، اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

٥ - أن يطالب برلمان جورجيا، إذا كان تقييمه للعمليات المنصوص عليها في الفقرة ٣ سلبيا، وإذا رأى أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الصدد، بوقف عملية حفظ السلام على أراضي أبخازيا، والانسحاب من الاتفاقات الدولية المتصلة بذلك، وإلغاء الهياكل القائمة، اعتبارا من ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٦ - أن يصدر تعليمات لحكومة جورجيا بأن تتولى، في حالة تنفيذ ما جاء في الفقرتين ٤ و/أو ٥ من هذا القرار، مهمة اتخاذ التدابير المناسبة لانسحاب قوات حفظ السلام الروسية، وفقا لولايتها في هذا الصدد، والتعاون مع جميع المنظمات المعنية من أجل كفالة السلام والأمن في منطقتي الصراع؛

٧ - أن يصدر تعليمات لوزارة خارجية جورجيا بأن تبلغ المنظمات الدولية والدول المعنية بقرار برلمان جورجيا، وأن تكثف العمل من أجل التماس الدعم اللازم لمبادرات السلام الخاصة بجورجيا وبدء عمليات جديدة لحفظ السلام؛

٨ - أن يصدر تعليمات لوزارة الداخلية ومكتب المدعي العام في جورجيا بمحاكمة المواطنين الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية في إقليم جورجيا، والذين يشغلون مناصب سياسية أو إدارية أو مناصب أخرى في حكومتي الأمر الواقع في أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي؛

٩ - أن يصدر تعليمات لحكومة جورجيا بأن تقدم بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ خطة السلام المتعلقة بتسوية الصراع في جنوب أوسيتيا، التي وضعها رئيس جورجيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتعليمية والثقافية وغير ذلك من جوانب؛

١٠ - أن يصدر تعليمات لحكومة جورجيا بأن تقدم بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ خطة السلام المتعلقة بتسوية الصراع في أبخازيا؛

١١ - أن يشرع برلمان جورجيا في مشاورات مع المنظمات الدولية والدول المعنية وأعضاء المجتمع المدني في أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي والخبراء الدوليين لوضع واعتماد تعديلات دستورية في هذا الصدد، فضلا عن وضع واعتماد قوانين أخرى، تشمل قانونا لرد الحقوق.

(توقيع) نينو **بورجانادزي**
رئيسة برلمان جورجيا
تبليسي،
١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥